# إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي

محمد سحنون – جامعة منتوري بقسنطينة
S-mohamed@yahoo.fr
عبد الحليم الحمزة – جامعة سطيف
halim_d16@hotmail.com

**ملخص**

في الأصل إن أدوات الاقتصاد الافتراضي والتي على رأسها الأسهم والسندات أوجدتها ضروريات ومستجدات عديدة عبر مراحل تاريخية متتابعة وذلك بهدف تسهيل مبادلة الأصول الحقيقية أو العينية بين الأفراد وتيسيير التعاون المشترك بين المجتمعات، ورغم أن أصل علاقة الأصول الافتراضية بالأصول الحقيقية هي علاقة التابع بالمتبوع، إلا أن عددا من المتناقضات الكامنة في الاقتصاد العالمي أوجدت نوعا من الانفصام بين الاقتصادين، والأزمة المالية العالمية الأخيرة خير شاهد على وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد الافتراضي أدت إلى استحداث إشكاليات برزت على سطح العلاقة بين هذين الاقتصادين وكانت محصلة هذه المتناقضات والعيوب تحول الأصل (الاقتصاد الحقيقي) إلى استثناء وتحول الاستثناء (الاقتصاد الافتراضي) إلى أصل، وهو ما أحدث آثارا سلبية ضخمة على الاقتصاد الحقيقي.

**Abstract**

The original instruments of the virtual economy, which mainly stocks and bonds created by the necessities and developments often through the stages of historical sequence in order to facilitate the exchange of real assets or in kind between individuals and facilitate cooperation between the communities, although the origin of the relationship between virtual assets and real assets is a relationship of dependency with suzerainty, but a number of contradictions inherent in the global economy has created a kind of split between the two economies, and the recent global financial crisis the best witness to the presence of structural defects in the virtual economy led to the development of problems emerged on the surface of the relationship between these two economies and the outcome of these contradictions and defects shift the asset (real economy) to exception and turned exception (the virtual economy) to the origin, which is the latest large negative effects on the real economy

**مقدمة:**

دخل العالم الألفية الجديدة حاملا معه آمالا وطموحات كثيرة بعدما طوى سنوات القرن العشرين المليئة بالكثير من المستجدات على الساحة الاقتصادية العالمية ولا يمكن إنكار أن بعض تلك المستجدات كان لها الأثر الايجابي في الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي، وفي غمرة السعي نحو تحقيق تلك الطموحات اصطدم العالم بموجة الأزمة المالية العالمية، بعدما ساد ولفترة غير قصيرة اعتقاد بأن الاقتصاد العالمي أصبح يملك المناعة الكافية التي تمنع بروز أي أزمة مالية محتملة، وبالتالي من واقع هذه الحال ثبت خطأ هذا الاعتقاد، وأدرك العالم أجمع أن أزمة الاقتصاد العالمي ليست أزمة ممارسات فحسب بل هي في الأساس أزمة بنيوية تتعلق بهيكل هذا الاقتصاد، ومن النظرة الأولية يمكن التمييز بين جزأين يشكلان بنية الاقتصاد العالمي، فبينما يدور الاقتصاد الحقيقي حول الأصول الحقيقية أو العينية كالموارد الزراعية والصناعية وغيرهما، نجد الاقتصاد الافتراضي يدور حول الأصول المالية كالأسهم والسندات وغيرهما.

إن جولة سريعة في الاقتصاد العالمي الراهن تبين بجلاء أن آليات الاقتصاد الافتراضي هي التي قادت نحو هذه الأزمة كما أنها أكثر المتأثرين بها، ولكن هذا لا يعني أن دول الاقتصاد الحقيقي لم تتأثر مطلقا، إلا أن الدول التي ترجح فيها كفة الاقتصاد الحقيقي تبدو أكبر قدرة على تجاوز تبعات انهيار الاقتصاد الافتراضي.

وما من شك في أن التوسع المفرط الذي عرفه الاقتصاد الافتراضي واتساع الهوة بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، هذا ما طرح تساؤلات عديدة حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذا البحث وهي:

**ما هي أهم الإشكاليات التي ظهرت على سطح العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي؟**

وقد تم معالجه مختلف جوانب هذا البحث في عنصرين، حيث تم في العنصر عرض مدخل حول مفهوم كلا من الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، بينما في العنصر تم تناول أهم الإشكاليات الكبرى في العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي.

**أولا: مدخل إلى مفهوم الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي**

يتعلق الاقتصاد الحقيقي (العيني) بالأصول الحقيقية أو العينية (Real assets)، وتتمثل هذه الأخيرة في جميع الموارد الحقيقية التي تعمل على إشباع الحاجيات بطريق مباشر مثل السلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية والألبسة، أو بطريق غير مباشر مثل السلع الاستثمارية كالمعدات والآلات، ولما كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس الحياة البشرية، فإنه ومنذ وقت مبكر ومن واقع الممارسات العملية أدركت البشرية أن هذا الاقتصاد العيني لا يكفي لوحده لضمان سهولة الأنشطة الاقتصادية بل لابد من تزويده بأدوات مالية تسهل عمليات مبادلة الأصول العينية وتتيح على نحو أفضل التعاون المشترك، ومن ثمة أخذت تلك الأدوات المالية تتطور عبر الزمن وفق مراحل متتابعة حتى وصلت إلى شكلها الحالي في العصر الحديث ومن أهم هذه الأشكال نذكر الأسهم والتي تمثل حق الملكية في مؤسسة أو شركة معينة، والسندات والتي تمثل حق الدائنية

تجاه مدين معين، إضافة إلى النقود والتي تعطي حاملها حق الحصول على سلعة أو خدمة معينة معروضة في الاقتصاد، وهنا نشير إلى أن مجموعة الأصول المالية ليست قيمة في حد ذاتها، وإنما تعبر عن قيمة ما تشير إليه أو ما تعكسه من الاقتصاد العيني، كما أنها لا تولد دخولا بذاتها وإنما تسهل على الأصول العينية توليد الدخول[1].

وإذا كان تطور الأصول المالية بدأ بظهور النقود، فقد تبين أيضا أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم ونطاق المبادلات، وبالتالي لم يبقى التبادل مقصورا على عدد محدود من الأفراد والمؤسسات والقطاعات، فزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أصبحت تابعة لمدى قابليتها للتداول، ومن واقع هذا الحال ظهرت أهمية أن تكون الأصول المالية من أسهم وسندات قابلة للتداول، ومع مرور الزمن تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور شركات المساهمة، كما تطورت معها الأصول المالية الممثلة للمديونية (السندات)، ومع اكتساب هذه الأصول المالية خاصية القابلية للتداول، أصبحت تلك الأصول أشبه بحقوق عامة على الاقتصاد الوطني، كما ساعد وجود هذه الأصول المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وزيادة قدرتها على الاستدانة.

ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية بل ساعد على انتشارها ظهور مؤسسات مالية دولية تصدر هذه الأصول باسمها وقد أدى اكتسابها لثقة المستثمرين إلى زيادة تدولها بين الأفراد والشركات، فمن جهة ظهرت البورصات التي تتداول هذه الأصول مما أعطى إلى المتعاملين بها درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول المتداولة فيها، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تتدخل في عمليات التمويل فإن تلك الأصول المالية تعمل في الواقع على إحلال مديونية تلك البنوك محل مديونية عملائها نتيجة لأن تلك البنوك تتمتع بدرجة ثقة كبيرة بين المستثمرين.

وعليه إذا فالاقتصاد الافتراضي (المالي) يتكون من أدوات ومؤسسات مالية، فمجموعة الأدوات المالية تتمثل في تلك الحقوق الممثلة للملكية أو الدائنية أو غير ذلك من الالتزامات على الأصول العينية من مختلف الموارد سواء الطبيعية أو البشرية أو غيرهما، وأما المؤسسات المالية فهي تلك المؤسسات التي تتعامل في هذه الأصول المالية بالإصدار، التداول، الترويج وغير ذلك، وهكذا فإن الحديث عن الاقتصاد الافتراضي أو المالي هو حديث عن أصول مالية ومؤسسات تتعامل في هذه الأصول[2].

**ثانيا: أهم الإشكاليات الكبرى في العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي**

يمكن وصف إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي (العيني) في أمرين أساسيين، يتمثل أولهما في وجود أسباب بنيوية في الاقتصاد العالمي أدت إلى انفصام الاقتصاد الافتراضي عن الاقتصاد العيني، وثانيهما يتمثل في وجود عيوب هيكلية في الاقتصاد الافتراضي أدت إلى استحداث إشكاليات طفت على سطح العلاقة بين الاقتصادين.

**1- أسباب انفصام العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي:** لقد وضح بعض المختصين سبب هذا الانفصام في عبارة واحدة وهي:" اختلال التوازن الذي قادت إليه الليبرالية الجديدة خلال

الربع الأخير من القرن العشرين وهيمنتها على صناعة القرارات الاقتصادية العالمية "[3]، ويمكن تفصيل ذلك في الأسباب التالية:

**1-1- فقدان التوازن بين الحكومات والأسواق:** إن سياسة كف اليد التي أطلقها الرئيس الأمريكي ريغن سنة 1980 لم تقف عند حد تخليص الدولة من حمولتها الزائدة كما زعم هو، بل أفقدتها دورين رئيسيين من أدوارها الحيوية، يتمثل أولهما في دور الضامن والراعي الأخير للعمليات الاستثمارية والإنتاجية عند اضطراب وعدم استقرار البيئة الاقتصادية، وأما ثانيهما فهو دور المُوجّه لحركة رأس المال والمراقب لأداء الأسواق، وعليه فنهاية هذين الدورين الحيويين زاد من حدة الانفصام بين الاقتصاد العيني والاقتصاد الافتراضي، حيث بات هذا الأخير يمتلك قدرة دفع خاصة به، لا ترتبط بأية صلة بتمويل عمليات إنتاج السلع والخدمات كما هو مفترض، وذلك إلى حد أصبحت معه حركة رأس المال في العالم تساوي أكثر من مئة ضعف القيمة الإجمالية لحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات والاستثمارات الإنتاجية، والتي تتجاوز 13 تريليون دولار أمريكي سنويا[4].

**1- 2- تركز الثروة في الدول المتقدمة (عالم الشمال):** أدت آليات الاقتصاد الرأسمالي الحر لعقود عديدة إلى تمركز الثروة في دول الشمال، في مقابل تمركز الإنتاج في دول الجنوب، وعليه فمن أجل البحث عن عمالة مدربة وبتكاليف منخفضة بدأ النظام الرأسمالي منذ ثمانينات القرن الماضي بإعادة نشر وتوطين الصناعات التقليدية في دول الجنوب، وقد أصبح رأس المال في بلدان الشمال أمام خيارين، يتمثل أولهما في انتقاله للاستثمار في دول الجنوب، وثانيهما في بحثه عن استثمارات جديدة في موطنه أي في دول الشمال، وقد ترتب عن الخيار الثاني توجيه معظم رؤوس الأموال المستثمرة في موطنها في دول الشمال نحو المضاربة في البورصات والأسواق المالية بعد الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبسبب التكاليف العالية للاستثمار في الاقتصاد العيني في دول الشمال[5].

**1- 3- عدم العدالة في توزيع الدخول:** إن المتتبع للمشهد الاقتصادي العالمي في الفترة (1917-1939) يلاحظ أن نسبة الدخول استحوذ عليها العشر الأغنى من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية تراوحت بين 40 و50 % من مجمل الدخل المحلي الإجمالي الأمريكي، ثم طوال الفترة التالية (1945 – 1981) التي تميزت بهيمنة الفكر الكينزي انخفضت تلك النسبة إلى حوالي 35 %، لتعود إلى الارتفاع مجددا إلى حوالي 50 % في الفترة التالية، وقد كان لهذا التفاوت آثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فقد أدى سلوك الفئة الأغنى إلى خفض الميل المتوسط للادخار من حوالي 12 % سنة 1982 إلى 0,2 % فقط سنة 2007 وذلك بالنسبة إلى الدخل المتاح للأسر الأمريكية، وفي مقابل ذلك ازداد الميل المتوسط للاستهلاك من 88 % إلى 99,8 % في الفترة نفسها، وهذا ما يعني أن تمويل النمط الاستهلاكي للعشر الأغنى من سكان الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يتطلب تحويلا هائلا للثروات نحو تلك الفئة، ووسائل مستحدثة للحصول على التمويل بأي أسلوب، وهذا ما أدى إلى خلق الأدوات والكائنات المالية المتنوعة، في مقابل التغاضي عن تراكم العجز في الحساب الخارجي والميزانية الفدرالية الأمريكية، وهنا تكمن مشكلة النظام الرأسمالي في اعتقاده في أن الفئة الأمريكية

الأغنى قادرة على خلق طلب كاف ومتنوع، وقيادة النمو الاقتصادي بمفردها، وفي الواقع فإن هذه المقاربة غير صحيحة، لأنه في الوقت الذي تحتكر فيه تلك الفئة الجزء الأكبر من الدخل نجدها تقوم بتشويه عمليات تخصيص الموارد، وتتجه بالاقتصاد العالمي بعيدا عن الاستثمار في الاقتصاد العيني، والمبالغة في المضاربة في الاقتصاد الافتراضي، وأدى ذلك إلى جعل كلا من الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد العيني له مجاله الخاص بحيث لا يتقاطعان أبدا[6].

**2- إشكاليات الاقتصاد الافتراضي المؤثرة على الاقتصاد الحقيقي:** لم تنتج إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي (العيني) عن التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي فقط، وخاصة انعدام التوازنات المختلفة، وإنما نتجت كذلك عن عيوب هيكلية في الاقتصاد الافتراضي نفسه أدت إلى استحداث إشكاليات جديدة برزت على سطح العلاقة بين الاقتصادين، وبتفصيل الأزمة الإيديولوجية في النظام المالي العالمي نجد أنها تتمثل في العناصر التالية:

**2- 1- تجاهل الحدود المعقولة للرافعة المالية:** تمت الإشارة سابقا إلى نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل المديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسا تمثل ملكية الأصول العينية من أراضي، مصانع، شركات وغيرها وهي عادة تأخذ شكل الأسهم، وبالنسبة لهذه الأسهم فهناك عادة حدود لما يمكن إصداره من هذه الأصول، وإذا كان يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيمة مالية تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول العينية التي تمثلها، فإن الأمر يظل محدودا لأنه يرتبط بوجود تلك الأصول العينية، وأما بالنسبة للشكل الآخر من الأصول المالية وهي السندات، فلا تكاد توجد حدود على التوسع فيها، وهنا يكمن أصل المشكلة، فقد بالغت بعض المؤسسات المالية في التوسع في إصدار السندات، وهي ليست مجرد مديونيات فردية وإنما تأخذ شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة، فهي إذن جزء من الثروة المالية، وكانت التجارب السابقة قد تطلبت ضرورة وضع حدود على هذا التوسع في الإقراض، ومن هنا ظهرت مبادئ المحاسبة المالية التي عملت على ربط التوسع في الاقتراض بتوافر حد ادني من الأصول العينية المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حدا أدنى من الثروة العينية حتى يمكنه الاستدانة خاصة من المؤسسات المالية، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض وبالتالي الاقتراض، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة معينة مما يملكه من رأس مال واحتياطي، وهذا ما يعرف بالرافعة المالية، ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف ببنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها كما هو الحال لبنك (Lehman)، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة عدم السداد كما حدث في الأزمة العقارية سنة 2008، وقد كان التوسع المفرط في الإقراض من طرف المؤسسات المالية كنتيجة لجشعها ورغبتها في تحقيق أكبر قدر من الأرباح خاصة السريعة، وفي سياق ذلك فقدت الأصول العينية أهميتها كسند وضمان لعمليات الإقراض والاقتراض[7].

**2-2- المشتقات المالية:** لم يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول المتقدمة اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع ما يسمى بالمشتقات المالية، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية ابتداء من أصل مالي واحد، وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى التوريق، فقد قامت بعض المؤسسات المالية الأمريكية بتحويل المديونيات الخاصة بالمقترضين منها إلى مديونية عامة ثم المتاجرة بها من خلال إصدارها لسندات تمثل هذه المديونيات ولذلك ظهر ما يسمى بالتجارة بالديون أو التوريق، وكان أبرز صور التوريق سندات الرهن العقاري، وقد أخذت هذه السندات صورة أكثر خطورة سميت بالمشتقات أي التوريق المتعدد، وبالتالي من دين واحد اشتق عدد كبير من السندات (المشتقات)، حتى إذا عجز المدين الأصلي (المقترض) عن السداد انهارت جميع هذه المشتقات، ولما عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد (في القطاع العقاري تحديدا) أفلست كثير من المؤسسات المالية فظهرت الأزمة، وانتشرت كبقعة زيت بين المؤسسات على نطاق العالم بسبب تلك المشتقات، ولا تقتصر المشتقات المالية على هذه الصورة فقط أي التوريق المتعدد بإصدار موجات من الأصول المالية بناء على أصل عيني واحد، بل أخذت صورا أخرى وخاصة فيما يتعلق بالتعامل في المستقبل، فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة فعلا في الحاضر، بل قد يتعدى ذلك إلى التعامل في أصول محتملة سوف تتوفر في المستقبل، فهناك إذا التصرفات الآجلة بالإضافة إلى المستقبليات، وقد لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلية، بل قد تشتمل أيضا على خيارات قد تستخدم أو لا تستخدم وفقا لرغبة احد الطرفين، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين وبالتالي زاد حجم المخاطر إذا عجز أحد منهم عن السداد[8].

ويوجد كم هائل من المشتقات الاستثمارية في الأسواق المالية والتي تختلف التقديرات حول قيمتها الإجمالية، ومنها المشتقات عالية الخطورة المعروفة بمبادلات الديون (Dept Swaps) وقدرت قيمتها سنة 2008 بنحو 60 تريليون دولار أمريكي[9].

وقد أشار صندوق النقد الدولي أن الخسائر التي تكبدتها البنوك العالمية سنة 2008 جراء أزمة الرهن العقاري قدرت بحوالي 945 مليار دولار أمريكي، معظمها نتيجة هزات البورصات وخسائر الأصول المالية، وهكذا فإن الأصل أن الاقتصاد الافتراضي (المالي) يعد تابعا وخادما للاقتصاد العيني، ولكن ما حدث أن الاقتصاد الافتراضي على المستوى العالمي كان يمثل أكبر من 40 ضعفا من حجم الاقتصاد العيني في السبعينات من القرن الماضي، وأكثر من 100 ضعف منه سنة 2008 [10].

وهنا ندرك أن الاقتصاد العالمي مبني على أصول مالية وهمية، وقيمة هذه الأصول مرتبطة أساسا بحجم الطلب عليها، في سيل من المضاربات دون تسلم فعلي للموارد، فهذا الشكل من التعامل يمنعه النظام المالي الإسلامي، فالأحكام المالية الإسلامية تمنع تجارة الديون، ولا تعترف إلا بالأرباح المتولدة عن ممارسات حقيقية على الأصول العينية سواء تجارة أم إنتاجا، أما الأرباح المتولدة من الأصول المالية ذاتها نقودا كانت أو غيرها في انفصام تام عن الأصول العينية فهي ممنوعا شرعا[11].

وهكذا نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي يوثق للعلاقة والرابطة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد

العيني، بحيث لا ينجح الاقتصاد الافتراضي دون تحقيق تنمية حقيقية في الاقتصاد العيني، وهــذا مــا انحرف عنه النظام المالي العالمي.

**2-3- عدم توزيع القطاع المالي للمخاطر:** لقد تركزت عمليات الإقراض فيما سبق علــى قطــاع أو قطاعات قليلة وقد أدى ذلك إلى زيادة المخاطر، وكما لاحظنا في الأزمة المالية الأخيرة التي نشــأت نتيجة لأزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا كانت أكبر مجال للإقراض والاقتراض، فقد كــان الحلم لكل مواطن أمريكي هو تملكه لبيته، ولذلك توجه معظم المواطنين الأمريكيين إلى شراء عقاراتهم عن طريق الديون المقترضة من البنوك مقابل رهن تلك العقارات، وقد أدى تركز هذا الإقراض فــي قطاع واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر، كما ساعدت المشتقات المالية على تفاقم ذلك الخطر بزيادة أحجام تلك القروض موجة بعد موجة، وعليه فهذا العيب الهيكلي في طريقة وآليات عمل المؤسســات المالية أضعف من ضخ السيولة في قطاعات الاقتصاد العيني المتنوعة وهو ما وسع من هوة الانفصام بين الاقتصادين الافتراضي والعيني[12].

**2- 4- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة:** على الرغم من أن البنوك المركزية تقوم بالرقابة الدقيقة على أعمال البنوك التجارية إلا أن هذه الرقابة ضعفت أو انعدمت علــى أعمــال مؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار ومؤسسات السمسرة أو على المنتجــات الماليــة الجديــدة كالمشتقات المالية أو على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وقد هدد هذا أحد أهم أركان الاقتصاد الافتراضي (المالي) وهو الثقة، فرغم أن الإشكاليات السابقة كافية لإحداث أزمة عميقة في النظام المالي، إلا أن مجريات الأحداث ستصبح أكثر خطورة إذا فُقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي تقوم المعاملات فيه على ثقة الأفراد، فالعملاء لا يفقدون ثقتهم في المؤسسات المالية نتيجة خطأ معين في طريقة عملها بقدر ما يفقدون هذه الثقة إذا علموا أنه لا يوجد من يراقــب أو يضــمن حقوقهم كالبنوك المركزية أو الحكومات من سلوكيات المؤسسات المالية أو فشلها، ومع فقدان هذه الثقة يقل الشراء ويزداد البيع، فتنخفض أسعار الأصول المالية وتدخل في دوامة من الانخفاضات المتتاليــة وبالتالي مزيدا من الانهيار المالي، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية تتعامل مع بعضها البعض، وأية مشكلة تصيب إحداها ستنعكس بشكل أو بآخر على بقية أجزاء النظام المالي العالمي، وهكذا تتكاتف اعتبارات انعدام الثقة مــع اعتبــارات العولمة في تضخيم واتساع أثار الانهيار المالي العالمي، وهكذا كان انعدام الثقة المحصــلة النهائيــة لآليات عمل النظام المالي العالمي، وإذا انعدمت الثقة انهار النظام كما حدث فعلا، وأدى هذا الانهيــار إلى توقف القلب (الاقتصاد الافتراضي أو المالي) الذي يضخ السيولة في الجسم (الاقتصــاد العينــي)، وبالتالي انهار هذا الجسد نتيجة لتوقف القلب[13].

**خاتمة:**

في نهاية هذا البحث نصل إلى نقطة أساسية وهي أنه إذا شبهنا الاقتصاد الافتراضــي أو المــالي بالقلب والشرايين بالنسبة للإنسان، فإن الاقتصاد الحقيقي أو العيني هو الجسم وأعضــاؤه، فــإذا أثــر حدوث مشاكل في القلب سلبا على أعضاء الجسم، فإن هذا لا يعني استئصال القلب بل الســعي إلــى

علاجه، ولذلك فإن الاقتصاد العالمي لا يكتفي فقط بالأصول العينية كالآلات والأراضي وغيرها، بل إن ما يحرك هذه الأصول هي الأصول المالية كالأسهم والسندات والنقود وغيرها، فالأصول المالية إذن ضرورية لسلامة عمل الاقتصاد العالمي، ولا يمكن بأي حال تجاوزها أو تجاهلها، ولكن بشرط خضوعها لضوابط وموّجهات معينة، وبقدر حاجة الاقتصاد الحقيقي من دون مبالغة أو مخاطر غير محسوبة، وعليه إذن فالإشكالية ليست في وجود الاقتصاد الافتراضي في حد ذاته، وإنما في انحرافه وتوسعه الغير منضبط خاصة في إصدار أدوات الديون بأكثر من حاجة الاقتصاد الحقيقي، والعلاج هنا لا يكون باستئصال هذا الاقتصاد الافتراضي وأدواته وإنما بإخضاعه لمزيد من الانضباط والمسؤولية.

**الهوامش:**

1. رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 966، السعودية، جانفي 2009، ص 17.
2. زياد حافظ، **الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55 و56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف وخريف 2011، ص 15.
3. رضا فتحي علي المنسي، **مصير الليبرالية الجديدة**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 958، السعودية، نوفمبر 2008، ص 17.
4. عبد الحليم فضل الله، **الجذور الاجتماعية لأزمة السوق العالمية**، مجلة عالم التجارة، العدد 12، جامعة القاهرة، ديسمبر 2008، ص 36.
5. زياد حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 306، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أوت 2004، ص 12.
6. رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني**، مرجع سابق، ص 18.
7. رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودور الثاني في امتصاص أزمة الأول الراهنة**، المؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص ص: 5-6.
8. نفس المرجع السابق، ص 6.
9. عبد الحليم فضل الله، **الجذور الاجتماعية لأزمة السوق العالمية**، مرجع سابق، ص 36.
10. عبد الحي زلوم، **الأبعاد السياسية والإستراتيجية للأزمة المالية**، الندوة الشهرية لمركز الجزيرة للدراسات، قطر، نوفمبر 2008، ص 25.
11. رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني**، مرجع سابق، ص 19.
12. عبد الحي زلوم، **الأبعاد السياسية والإستراتيجية للازمة المالية**، مرجع سابق، ص 35.
13. رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودور الثاني في امتصاص أزمة الأول الراهنة**، مرجع سابق، ص 8.

**المراجع:**

1- رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 966، السعودية، جانفي 2009.
2- رضا فتحي علي المنسي، **مصير الليبرالية الجديدة**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 958، السعودية، نوفمبر 2008.
3- رضا فتحي علي المنسي، **الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودور الثاني في امتصاص أزمة الأول الراهنة**، المؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
4- زياد حافظ، **الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55 و56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف وخريف 2011.
5- زياد حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 306، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أوت 2004.
6- عبد الحليم فضل الله، **الجذور الاجتماعية لأزمة السوق العالمية**، مجلة عالم التجارة، العدد 12، جامعة القاهرة، مصر، ديسمبر 2008.
7- عبد الحي زلوم، **الأبعاد السياسية والإستراتيجية للأزمة المالية**، الندوة الشهرية لمركز الجزيرة للدراسات، قطر، نوفمبر 2008.